

وقوله ثم بنت المال بعد جمع من تقدم ذكره لانه اما طريق الخلف في العامه  
فما حكاه او طريقه فانه ما لا يصحح تقدم بيانه وما لم يستل مال هو  
بالمال يوضع على يد ابي من لم يملكه والمسلمين والله اعلم قال رحمه الله  
ثم التزوج من التصفى والتملكان والتصفى من هذين منزلة اول  
لما فرغ من بيان اسباب الارث وبين ذلك وان اصحيب التزوج مقدمون  
على الصلح اخذ في بيان التزوج والعروض بوجوه فزوج مقدم في كتاب الله  
عز وجل وفرد من مقدم بالجماع والاداء في النبي الهول فوجه ان التزوج  
المقدم المضموم عليها ستة النصف ونصف وهو المهر ونصف  
نصفه وهو الكفن والتملكان ونصف ونصف نصفين وهو الذي  
وهذا هو المال المقصود والنصف من هذين من بيان ارض النصف والتملكان  
واسب التزوج المقصور الاجام دون ذلك فكذلك الباقي بعد الزوجين  
للام والتملكان والتملكان في مال المولود في مال المولود ككلام  
على حده لم يذكر في الوالد ههنا قال في النصف فرض الزوج حيث الاول  
والبنت حيث الام المملوك احد وبنات الابن حيث الام فبذلك علمنا ولا خلاف في  
والاخت من اب وام وحدها او من اب جد فذكر عند فقهاء ان لم يكن ثم  
اذا من حاجب كالابن وابنه وحدها اقول بعد اذ بين العرض الستة  
المقدرة اخذ في بيان مستحق على وجه في غاية الحسن فذكر مستحق كل نوع من  
التزوج على حدة على الترتيب الذي ذكره فيها اجماعا بالنصف ثم الربع ثم الثلث  
الثلث ثم الثلث ثم الربع فقال ان النصف يكون فرض الزوج حيث لا اول للزوجية  
وفرض البنت المصيبة حيث لا احد غيرها من اولاد الصلح المذكور والانا وفرض  
بنت الابن حيث لا اول غيرها من اولاد الصلح المذكور والانا وفرض  
في وجهها من اولاد الصلح وفرض الاخت من الابوين اذا كانت وحدها  
وفرض الاخت لاب فقط اذا كانت وحدها وذلك عند فقهاء الاخت من  
الابوين وهذا معنى قوله او من اب كذا اي كالحكم المذكور في الاخت  
الابوين وذلك حيث الحاجب كالاخت من الابوين والاخت من الاب فقط  
كالابن وابن الابن والاب والحكم فان الاخوات يتجوز لهن المهر والتملكان  
ان لم يكن ثم بعضهما كمن في قوله مع حاجب زائدة وانما تقدم الحكم  
على الاب لانه ليس للمهر والتملكان من غير ما في قوله مع حاجب بالاب  
والرهم للمزوجة حيث لا اولد والزوج ان ثم الولد احد اقول كما بيناه

النصف

النصف فرض خمسة المذكورين بين في هذا البيت ان الرهم يكون فرضا  
للزوجة حيث لا اولد للزوج وفرضا للزوج ان كان للزوجة ولد سواء كان  
الولد ذكرا او انثى ولهذا قال ان ثم من الولد احد والولد في البيت بنته المهر  
واسب الام وهو لفته في الولد بنتهما فكيف يكون المهر واحد واسب المهر  
فرض البنت وهما الزوج والزوج يجب وجود الولد وعدمه كما بينه في قوله  
والتملكان للزوج ان ثم وليد او ولد الابن وان كان عددا ههنا بيانا في قوله  
احد العرض المقدمة في كتاب الله وهو لا زوجة مع وجود ولد الزوج حيث  
كان وهو الولد المطلق او مختارا وهو ولد الابن ذكرها او انثى ولهذا قال  
او ولد الابن ثم بين ان الزوج وان تعدد مع وجود الولد كسنة او المهر  
فرضه من الثمن فقال وان كان عليه اب للزوج عددا وكلف بنته المهر على الدال  
للزوج القاضية واستفتت به عن حوله الزوجين فالكفر والتملكان للبت العدة  
والاخوات حيث لا من احد ممن ذكرناه بباب النصف وهن اربع من ذلك النصف  
اقول ههنا بيان لمستحق العرض الرابع وهو التملكان فيبين ان مستحقة البنت  
والاخوات المتعدرات ويدخل في البنت المملوكات وبنات الابن عند  
عدمهم ويدخل في الاخوات الاخوات لاب وام والاخوات لاب عند عدمهم  
وقيد ذلك لعدم وجود احد ممن ذكره بباب النصف وقيد بالصفات المذكور  
يعني بان لا يكون ثم حاجب للابن وابنه والاب والحكم بل يكن البنت والاخوات  
متعدرات في قيد ههنا كلف في شخص من ذلك ان التملكان فرض اربعة البنات في  
فوقها وبنات الابن فيما فوقها والاخت للابوين فيما فوقها والاخت من اب فقط  
فما فوقها والام المملوك والتملكان فرض الام حيث لا اولد والام المملوك جمع ذو غدر  
واثنت من اولادها فماعد الا تقطع عن اخاتها ذابوا ان لم يكن اب وجد وولد  
والام اولاد البنين من احد اقول ههنا بيان لمستحق البنت فيتم ان الام اذا لم  
يكن للبت ولد ذكر او انثى واحد او اكثر فان لفظ الولد يطلق على الذكر والانثى  
والغرض والذكر والاخوة ذكور والامات ذوات وعدد ولفظ الاخوة شامل للذكور  
والامات لان جمع المذكورين والذكور والامات عند الاختلاف والذكر فان فرضت  
التملكان والاخوة لام فرضت الثلث اذا كانوا من واحد وهذا معنى قوله  
والتملكان والاخوة لهما فماعد والتملكان والاخوة من اولاد الام سواء احرار او مملوكين  
الاخت من اخاتها فماعد التملكان على الحالة التي مستحق حوله المذكورين  
فيما الثلث فقال ان لم يكن اب وجد وولد البنت بغير اولاد الام المذكورين